الرواتب والأجور وملحقاتها

التقرير الشهري حول البند 13

آب 2011

بلغ **إجمالي الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها** في فترة كانون الثاني– آب من العام الحالي 2407 مليار ليرة، مسجلاً بذلك ارتفاعًا بقيمة 175 مليار ليرة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2010، والذي كان قد بلغ 2232 مليار ليرة. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى مسألة توقيت الدفعات إضافةً إلى سياسة توظيف مستمرة وتثبيت المتعاقدين المجندين في قوى الأمن الداخلي. في التفاصيل، جاء هذا الارتفاع نتيجة للزيادات في البنود الثلاثة التالية:

1. **الرواتب والأجور**

سجلت ارتفاعاً بقيمة 142 مليار ليرة، من 1644 مليار ليرة في فترة كانون الثاني– آب من العام 2010 إلى1786 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الحالي، ويعود هذا الارتفاع بشكلٍ أساسي إلى نمو المدفوعات المقدمة إلى الجهازين العسكري (بقيمة 123 مليار ليرة) والتربوي (بقيمة 41 مليار ليرة). أما الرواتب والأجور للجهاز المدني، فقد تقلصت بقيمة 22 مليار ليرة، مما حدّ من حجم الارتفاع الإجمالي في الرواتب والأجور.

وبصورة تفصيلية، فقد أتى الارتفاع على صعيد الجهاز العسكري، مثلما سجل في الشهر الفائت، نتيجةً لما يلي:

- تسديد الدفعة الرابعة من فروقات سلسلة الرتب والرواتب للجهاز العسكري عن الأعوام 1996–1998، المقسمة أساساً إلى ست دفعات[1]، على أن تسدَد بين عام 2009 و2011. كما تم تسديد فروقات خدمة الميدان عن الفترة الممتدة بين أيار 2008 وشباط 2011[2]. تجدر الإشارة هنا إلى أن تعويضات خدمة الميدان تعتبر من التقديمات الإضافية التي تتمتع بها عناصر الجهاز العسكري حصراً.

- قرار مجلس الوزراء القاضي بتثبيت 10637 متعاقد مجند وتطويع 2500 عنصر إضافي جديد في قوى الأمن الداخلي[3]. تجدر الإشارة إلى أن قرار التثبيت قد أدى إلى ارتفاع في مدفوعات بدل السكن، والتي تعتبر من التقديمات التي تتمتع بها العناصر المثبتة فقط، كما أدى إلى دفع راتبٍ إضافيٍ عند تاريخ التثبيت[4]

---

[1] تتم هذه الدفعات بموجب القانون 2008/63 الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات 2009-2011 لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام 2009، ص 18-19.

[2] لقد تمت هذه الدفعات بموجب الجدول رقم 6 من القانون 1998/718 المعدل بالمرسوم 1999/90. تجدر الإشارة إلى أن القرار القاضي بإتمام هذه الدفعات قد أقر في البرلمان عبر القانون 2011/151 حيث ضم الجدول رقم 6 رسمياً إلى القانون 2008/63. بناء على ذلك، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الزيادة على الرواتب الشهرية التي نص عليها القانون 2008/63 والبالغة ل.ل. 200،000عند احتساب تعويضات خدمة الميدان ابتداء من 1 أيار 2008.

[3] لقد تم هذا التثبيت والتطويع بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 12 تاريخ 2010/3/31 القاضي بتثبيت العدد الإجمالي للمتعاقدين المجندين والرتباء والذي كان قد بلغ في حينها 10637 عنصراً وتطويع 4000 عنصر إضافي جديد في قوى الأمن الداخلي، منهم 2500 عنصر قد جرى تطويعهم كدفعةٍ أولى حتى الآن. أما من الناحية النقدية، فإن تأثير هذا القرار قد بدأ بالظهور أواخر شهر شباط 2011. تجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للمتعاقدين المجندين والرتباء الذي قد تم تثبيتهم من الممكن أن يكون قد تعدل بعد صدور القرار المذكور.

[4] ما معناه أن المجندين الذين قد تم تثبيتهم قد حصلوا على راتب شهر أيلول في فترة كانون الثاني- آب من العام الحالي، أي ما يعادل رواتب تسعة أشهر، مقارنةً برواتب ثمانية أشهر في الفترة نفسها من العام 2010.

(شباط 2011)، إذ أن المتعاقدين المجنَدين يحصلون على رواتبهم في نهاية الشهر، على عكس العناصر المثبتة، والتي تحصل على رواتبها في بداية الشهر.

- قرار مجلس الوزراء القاضي بتطويع 1250 عنصراً جديداً في قوى الأمن العام[5] في الفترة الممتدة بين العام 2009 ولغاية عام 2011، وقد جرى تقسيمهم وفق ما يلي : تطويع 750 عنصراً عام 2009 و250 عنصراً في كل من عامي 2010 و2011.

أما على صعيد الجهاز التربوي، فقد ارتفع هذا البند ولكن بوتيرة أقل عن الأشهر السابقة، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الدفعة التابعة لفروقات الدرجتين الاستثنائيتين التي تمت في آب 2010، والبالغة حوالي 29 مليار ليرة، والتي تغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني 2009 إلى آب 2010[6]. تجدر الإشارة إلى أن لهذه الدفعة تأثيراً دائماً أيضاً، إذ أن قيمة الدرجات الاستثنائية قد أضيفت إلى الرواتب الشهرية للجهاز التربوي ابتداءً من أيلول 2010. وبغض النظر عن هذا العامل، إن ارتفاع الدفعات العائدة إلى الجهاز التربوي جاء نتيجة للزيادات التالية:

- زيادة في المدفوعات للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (حوالي 22.5 مليار ليرة)
- زيادة في المدفوعات المرحلة الثانوية (حوالي 3.7 مليار ليرة)
- زيادة في المدفوعات للأساتذة المتعاقدين (حوالي 38.4 مليار ليرة)

وتعود هذه الزيادات إلى سببين أساسيين هما تعيين 2835 أستاذ للمرحلة الابتدائية[7] و755 أستاذ للمرحلة الثانوية[8] في السنتين 2010 و2011 من جهة، وإعادة تصنيف المدفوعات العائدة لأساتذة المرحلة الابتدائية المتعاقدين من بند تحويلات (البند 14) إلى بند الرواتب والأجور (البند 13) في مشروع الموازنة العامة لعام 2011، من جهة أخرى. تجدر الإشارة إلى أن التأثير المالي لقرار إعادة التصنيف ظهر مفعوله في نيسان 2011.

2. التقديمات

سجلت ارتفاعاً بقيمة 55 مليار ليرة، من 279 مليار ليرة في فترة كانون الثاني–آب من العام 2010 إلى 334 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الحالي، ويعود ذلك إلى زيادات في الدفعات لكل من الجيش وقوى الأمن الداخلي (بقيمة 28 مليار ليرة و24 مليار ليرة على التوالي). أما بالنسبة إلى التقديمات التي أدَت إلى الارتفاع المذكور، فهي بشكل أساسي، الصحية (بقيمة 25 مليار ليرة) وتقديمات المرض والأمومة (بقيمة 7 مليار ليرة). إن ارتفاع التقديمات إلى الجهاز العسكري نتج عن قراري مجلس الوزراء المتمثلين بتوحيد التعرفة الاستشفائية التي تدفعها الصناديق الضامنة الممولة من الخزينة من جهة، وبتثبيت المتعاقدين المجندين

[5] لقد تم هذا التطويع بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 79 تاريخ 2009/5/13، القاضي بتطويع 1250 عنصراً جديداً في الأمن العام، منهم 250 في رتبة مفتش ثان.

[6] لقد تمت هذه الدفعة بموجب القانون 2010/102 القاضي بإعطاء أفراد الهيئة التعليمية في ملاك التعليم الرسمي الابتدائي والمتوسط وأفراد الهيئة التعليمية من الفئة الرابعة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني العاملين بتاريخ نفاذ هذا القانون، ثلاث درجات استثنائية موزّعة على ثلاث سنوات وفقا لما يلي: درجة استثنائية اعتبارا من 2009/1/1، درجة استثنائية اعتبارا من 1/1/ 2010 ودرجة استثنائية اعتبارا من 2011/1/1. تجدر الإشارة إلى أن التأثير المالي لهذا القرار قد بدأ بالظهور في آب 2010 .

[6] لقد تمت هذه التعيينات بموجب المراسيم التالية: المرسوم 2010/4057، المرسوم 2010/3634 و المرسوم 2010/3127.

[8] لقد تمت هذه التعيينات بموجب المرسومين 2010/4427 و2009/2542.

والرتباء في قوى الأمن الداخلي، من جهة أخرى. تجدر الإشارة إلى أن التأثير المالي لهذين القرارين قد بدأ بالظهور في شباط 2011[9].

3. النفقات الأخرى

من الجدير ذكره أن انخفاض التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة[10] ساهم في الحدّ من الارتفاع الذي سجل في إجمالي الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور وملحقاته. فقد بلغت التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة 105 مليار ليرة في كانون الثاني– آب من العام الحالي مقابل 134 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الماضي، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى توقيت دفع التحويلات إلى التعاونية.

جدول 1: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

(.مليار ل.ل)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /6		التقديمات الاجتماعية /7		نفقات أخرى /8		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	2010 ك2- آب	2011 ك2- آب	2010 ك2- آب	2011 ك2- آب	2010 ك2- آب	2011 ك2- آب	2010 ك2- آب	2011 ك2- آب	2010 ك2- آب	2011 ك2- آب
الجهاز العسكري	**1,031**	**1,154**	**48**	**48**	**277**	**330**	**2**	**2**	**1,358**	**1,535**
الجيش	693	769	32	32	180	207	0	0	905	1,009
قوى الأمن الداخلي1 /	270	306	13	14	77	100	0	0	360	420
قوى الأمن العام 2/	52	59	2	2	15	16	1	1	70	78
قوى أمن الدولة 3/	15	20	1	1	6	7	0	0	23	28
الجهاز التربوي	**386**	**427**	**36**	**38**	**0**	**0**	**0**	**0**	**423**	**465**
الجهاز المدني 4/	**228**	**205**	**42**	**44**	**2**	**4**	**155**	**128**	**426**	**381**
تعاونية موظفي الدولة							134	105	**134**	**105**
الجمارك 5/									**26**	**26**
إجمالي الإنفاق	**1,644**	**1,786**	**126**	**130**	**279**	**334**	**156**	**130**	**2,232**	**2,407**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.
(2) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.
(3) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.
(4) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(5) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك مدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار 2011، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.
(6) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.
(7) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.
(8) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل.

[9] إن قرار مجلس الوزراء بتوحيد التعرفة الاستشفائية ظهر في مشروع موازنة 2009 (كزيادة بقيمة 42 مليار ليرة) و في مشروع موازنة 2010 (كزيادة بقيمة 4 مليار ليرة) و في مشروع موازنة 2011 (كزيادة بقيمة 27 مليار ليرة).أما نقدياً، فقد كان لهذا القرار تأثير محدود في عام 2010 (إذ ترجم بارتفاع قيمته 2 مليار ليرة شهرياً مقارنةً بالعام 2009)، على عكس سنة 2011 حيث ارتفعت الزيادة منذ شهر شباط 2011 إلى حوالي 16 مليار ليرة شهرياً (حتى أواخر شهر آب 2011).

[10] تصنف التحويلات لتعاونية موظفي الدولة ضمن بند "النفقات الأخرى" ، وتضم أيضاً (1) المكافآت، و(2) مساهمة الدولة في تعاونية موظفي الدولة، و(3) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد الحكومية لتغطية النواب وموظفي مجلس النواب والقضاة ومساعدي القضاة وقضاة المحاكم الشرعية، و(4) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل لتغطية الموظفين الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد.

منشورات وزارة المالية

2011

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 38-49
- ***واردات السيارات وإيرادات الدولة (1997-2010)***، آذار 2011
- ***إطار إدارة الدين 2010-2015***، آذار 2011
- ***موازنة المواطن لعام 2010***، شباط 2011
- ***نتائج المالية العامة في 2010***، أيار 2011
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول 2010، كانون الثاني – آب 2011
- ***الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند 13***، شباط- تموز 2011
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول 2010، كانون الثاني – أيلول 2011

2010

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 26-38
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الرابع من العام 2009، الربع الأول-الثالث من العام 2010
- ***شركة كهرباء لبنان: من منظار المالية العامة***، أيار 2010
- ***تقرير لبنان لعام 2010***
- ***نتائج المالية العامة في 2009***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني وكانون الأول 2009، كانون الثاني – تشرين لأول 2010
- ***تقرير المالية العامة الفصلي***، الربع الأول والثاني من العام 2010
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الثاني 2010
- ***مشروع موازنة 2010 – تقرير مفصّل***، تشرين الأول 2010

2009

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 14-25
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الأول والثالث من العام 2009
- ***المؤتمر الدولي لمساندة لبنان – باريس III***، التقرير الفصلي، أعداد 9-11
- ***تقرير لبنان لعام2009***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الأول 2009
- ***تقرير المالية العامة الفصلي، الربع الأول –الثالث*** 2009
- ***نتائج المالية العامة في 2008***
- ***مشروع موازنة 2009 – تقرير مفصّل، آب 2009***

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: 961 1 981058
فاكس: 961 1 981059

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb